لحسابات إلى حد التصريح بأن " الحكم معروف بالرغم من أن رئيس الجلسة يريد أن

الوضعية الحرجة التي وجدوا أنفسهم فيها لأنه وحتى إن أمرت المحكمة بإلغاء نتائج

واعتمدوا مبدأ استقلالية الحزب واختاروا بن فليس مرشحا للرئاسيات.

على المشاريع التي يعرضها عليه الجهاز التنفيذي بل يقوم بوظيفتة الأساسية المتمثلة في التشريع

ارتقاب إقدام الحركة على اقتراح مبادرات واعدة ومفيدة بالبرلمان.

خلافات بين قياديي الفيس المحل حول الموقف من الرئاسيات المقبلة

عباسي يوجه نداء هذا الأسبوع للإرهابيين لوضع السلاح

كشف عباسي مدني المسؤول الأول للحزب المحظور في اتصال أجراه أول أمس بحصة الاتجاه المعاكس التي تبثها القناة التلفزيونية القطرية «الجزيرة» عن نداء سوف يوجهه خلال الأسبوع الجاري للمجموعات المسلحة من أجل وضع السلاح والتخلي عن العمل الإرهابي ويأتي ذلك متزامنا مع بروز خلافات داخل الفيس المحل بشأن الموقف من الرئاسيات المرتقبة في أفريل 2004.

ق.مصطفى

● ويعد نداء عباسي مدني لتوقيف العنف المسلح، إذا تأكد، منعرجا حاسما ليس في مسار الأزمة الأمنية فحسب، ولكن حتى في مواقف قيادات الحزب المحظور الذين رفضوا ومنذ اندلاع مسلسل العمليات الإرهابية مباشرة بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 مستندين في ذلك على العديد من المبررات في مقدمتها إطلاق سراح شيوخ الفيس المحل والدخول في مسار سياسي لتسوية الأزمة وإعادة الاعتبار للحزب المحظور ومعالجة كل ملفات الأزمة الأمنية والسياسية.

ويتساءل العديد من المراقبين عن الدوافع التي تجعل عباسي مدني «يعجل» في توجيه ندائه الى المسلحين من أجل التخلي عن العمل الإرهابي علما أنه كان قد أرجأ مثل هذا النداء الى ما بعد نجاح المبادرة التي تحدث عنها في حصة «بلا حدود» التي تبثها «الجزيرة» منذ مدة وجيزة ، وقال الرقم الأول في الحزب المحظور صراحة بأن قبول السلطة بمبدإ الدخول في مسار سياسي شامل لحل الأزمة الأمنية سوف يكون مقدمة لخطوات أخرى منها إعلان السلطة عن عفو شامل لصالح العناصر الإرهابية التي لم تضع السلاح بعد وللمساجين السياسيين».

وكانت دعوة عباسي مدني أو ما أسماها بالمبادرة السياسية الشاملة لحل الأزمة، قد أثارت جدلا محموما وسط المتتبعين، خاصة من حيث توقيتها ومحركاتها والصلة المفترضة مع النقاش الحاصل بخصوص الرئاسيات المقبلة، ويرى العديد من المراقبين بأن النداء الذي يرتقب أن يوجهه المسؤول الأول للفيس المحل لوقف العمل الإرهابي، قد يكون خلاصة اتفاق مع جهات في السلطة أو صفقة سياسية يتم استغلالها لانجاح الإنتخابات الرئاسية المقبلة.

ويبدو أن المشكل الذي يواجهه هذا النداء المفترض هو مدى قدرته على تحقيق الهدف وهل لا يزال لعباسي مدني وللفيس المحظور عامة سلطة معنوية على الجماعات المسلحة خاصة الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي يتزعمها حسان حطاب والجماعات الإسلامية المسلحة التي تنشط تحت إمرة المسمى أبو تراب؟

والمؤكد أن فشل عباسي المتوقع، في إقناع العناصر الإرهابية بالتخلي عن العمل المسلح سوف تكون له انعكاسات سلبية على الفيس المحظور وقيادته بالدرجة الأولى حتى وإن ساهمت ولو نسبيا في رفع الغطاء «السياسي» عن المجموعات الإرهابية وخفضت من قدرتهم في تجنيد عناصر إرهابية أخرى وساهمت في تفكيك عمليات الدعم التي لا تزال هذه الجماعات تتلقاها ببعض المناطق المعزولة.

لقد شكل النداء من أجل وقف العنف، حجر الزاوية في جميع الاتصالات التي تمت بين السلطة والفيس المحل منذ المجلس الأعلى للدولة، وكان رد قادة الفيس خاصة عباسي مدني وعلي بلحاج دائما، رفض توجيه هذا النداء بدعوى أن وضعهم كمساجين يجعلهم غير قادرين على تقييم الأوضاع بصفة جيدة وإن كان هناك تحليل آخر يقول بأن رفض قيادة الحزب المحظور توجيه نداء للمسلحين للتخلي عن الإرهاب تبرره في الواقع الاحتمالات المتوقعة لنفس مثل هذا النداء خاصة إذا كان موجها لتنظيمات إرهابية لها مرجعيات «حركية» تختلف عن مرجعيات الفيس المحل.

وكانت السلطة في عهد اليمين زروال قد أعلنت سنة 1994 عن فشل الحوار مع قيادة الفيس المحل بعدما رفض كل من عباسي وعلي بلحاج توجيه نداء لرفض الإرهاب، وبعدما اكتشفت مصالح الأمن، حسب ما أعلن عنه رسميا رسالة في جيب الشريف قواسمي الأمين الأسبق (للجيا) الذي لقي حتفه في اشتباك مع قوات الجيش، وكانت الرسالة التي وجهها له علي بلحاج تبارك العمليات الإرهابية وتحدث فيها بلحاج عن أمنيته في أن يلتحق بصفوف المسلحين.

وإذا كان البعض لا يستبعد أن يتحرك عباسي مدني في اتجاه خدمة المسعى السلمي بعد وساطات تلقاها من منفاه الإرادي بكوالا لمبور بماليزيا التي يتواجد فيها منذ مدة، فإن هناك طرحا آخر يؤكد بأن النداء الذي يستعد الرجل الأول في الفيس المحل لتوجيهه لم يكن سوى بند في صفقة سياسية أبرمها مع السلطة حتى قبلت مغادرته الجزائر علما أن خروجه لأجل العلاج الذي حصل بعد تدخل الرئيس بوتفليقة شخصيا، كان محل جدل ساخن واعتبرت بعض التحاليل بأن مسؤول الفيس غادر البلد لهدف واحد وهو الكشف عن مبادرته السياسية وتوجيه نداء لوقف العنف وأن اختيار الخروج من البلاد بدلا من توجيه ندائه من الجزائر كان بهدف إعطاء مصداقية أكثر لعباسي وإبعاد شبهة وجود «طبخة» مع السلطة.

وإذا كانت قيادات الفيس المحظور بجميع مستوياتها قد دخلت في المسار السلمي خاصة بعد الإعلان عن الوئام المدني وتخلي الجناح العسكري للفيس المحظور «الأيياس» عن العمل الإرهابي، فإن الخلافات بخصوص المساهمة في حل الأزمة كانت ولا تزال قائمة علما أن قيادة الفيس في الخارج كانت قد تحفظت على الوئام المدني وأعطت تصور مميزا لمفهوم المصالحة التي يتحدث عنها خطاب بوتفليقة واشترطت دوما إعادة الاعتبار للفيس المحل وتحديد المسؤوليات من الأزمة الأمنية وإعادة الاعتبار لكل المتضررين من الأزمة الأمنية.

ولا يستبعد من هذا المنطلق أن تلقى مبادرة عباسي ونداءه لوقف العنف معارضة حتى من داخل قيادات الفيس المحل، وإن كانت كل المؤشرات تؤكد بأن رفيقه علي بلحاج الذي غادر سجن البليدة العسكري في جوان الماضي سوف يسانده في هذا المسعى الى جانب بعض العناصر الأخرى [illegible] في الوقت المناسب.

المعروفة بتحمسها لحل سياسي للأزمة ولدعم مسعى الوئام والمصالحة كبوخمخم وعلي جدي وقمازي... الخ.

ويرى العديد من الملاحظين بأن عباسي لن يبادر بنداء لوقف العنف دون وجود مقابل ملموس تلقاه من السلطة حتى تساهم هي الأخرى في انجاح مسعاه، على هذا الأساس يجري الحديث عن احتمال إعلان الرئيس بوتفليقة مستقبلا عن عفو شامل لصالح العناصر الإرهابية علما أنه سبق لرئيس الجمهورية أن لوح بهذا الإجراء إذا منح الصلاحيات الكافية كما قال في إحدى تصريحات الصحفية.

وتأتي خرجة عباسي مدني الجديدة متزامنة هذه المرة مع خرجات إعلامية لقياديين من الحزب المحظور عكست اختلافا واضحا بخصوص موضوع الانتخابات الرئاسية ، ففي بيان تلقت "صوت الأحرار" نسخة منه أمس أكد «المكتب التنفيذي الوطني للجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة بأن مسؤول المكتب التنفيذي بالنيابة مراد دهينة لم يوقع على البيان الذي وزع أول أمس على الصحافة، وأضاف بأن هذا البيان لا يعبر إلا عن آراء أعضاء المجلس الشوري الذين وقعوه ولا يعبر بكل تفاصيله عن موقف الفيس «كمؤسسة»، وأضاف بأن بيانات المكتب التنفيذي يوقعها مسؤول المكتب التنفيذي بالنيابة وفقا للنظام الداخلي للفيس المحل، وحسب بيان مجموعة دهينة فإن الفيس المحل يتحفظ بالافصاح عن مواقفه بخصوص بعض القضايا الراهنة وعلى رأسها موضوع الرئاسيات واستطرد ذات البيان بخصوص الرئاسيات «لا يمكن أن تقام في الظروف الحالية ويدعو المكتب التنفيذي الى تأجيلها في إطار مسعى جاد ومتكامل من أجل حل نهائي وعادل للأزمة.، وشجب المكتب التنفيذي ما أسماه بالممنوعات المسلطة على عباسي وبلحاج، وخصوصا ما يعانيه الشيخ علي بلحاج من انتهاكات صارخة لكل حقوقه الأساسية....» وعبر المكتب التنفيذي عن رفضه لأي مسعى لا يبدأ برفع (هذه المظالم).

بيان مجموعة دهينة جاء ردا على البيان الذي وقعه كل من بوخمخم وعلي جدي وكمال قمازي وعبد القادر عمر ورابح كبير والذي أضيف له توقيع دهينة الذي كذب توقيع هذا البيان، بحيث دعوا الى توفير حل سياسي لإخراج البلاد من الأزمة والتعجيل بكفالة ضحايا المحنة دون تمييز وإظهار الحقيقة فيما يخص مصير المفقودين وإطلاق سراح المساجين السياسيين وتعويض العمال المطرودين والسماح «للاجئين» بالعودة الى البلاد والى مشاركة الفيس المحل مع الأحزاب الأخرى في مسار سياسي للوصول الى المصالحة الوطنية وبخصوص الرئاسيات أكد أصحاب البيان بأن الفيس المحل سوف يكون له الموقف المناسب في الوقت المناسب.

Jeudi 24 - 12 - 2003. الأحرار